IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/666
Date: 3 February 2006

GENERAL Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦
وردت من البعثة الدائمة
لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية (إيران)، تضمن ملحقها رسالة إلى المدير العام من الممثل المقيم لإيران تنقل بدورها رسالة موجهة إلى المدير العام من الدكتور لاريجاني أمين مجلس الأمن الأعلى في إيران.

ويرد مستنسخا طيه- لعلم الدول الأعضاء- نص المذكرة الشفوية، ووفقا لطلب البعثة الدائمة، نص ملحقها.

بسم الله

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

Heinestr. 19/1//1 A-1020 Vienna/Austria
Phone: (0043-1) 214 09 71 Fax: (0043-1) 214 09 73 E-mail: PM.Iran_IAEA@chello.at

No. 30/2006

٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة؛ ويشرفها أن ترجو منها أن تنشر رسالة السفير سلطانية، ومعها النص المرفق بها لرسالة فخامة الدكتور لاريجاني أمين مجلس الأمن الأعلى في جمهورية إيران الإسلامية، الموجهة إلى السيد مدير عام الوكالة والمؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كوثيقة رسمية تحمل الرمز INFCIRC، وأن تتيحها للجمهور عبر موقع الوكالة الإلكتروني.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة لكي تعبر مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

الأمانة
لعناية: السيد كواكو أنينغ
أمين المجلس
IAEA, P.O. Box 100,
A-1400 Vienna

بسم الله

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

Heinestr. 19/1//1 A-1020 Vienna/Austria
Phone: (0043-1) 214 09 71 Fax: (0043-1) 214 09 73 E-mail: PM.Iran_IAEA@chello.at

No. 0026/2006

٢ *شباط/فبراير* ٢٠٠٦

سعادة الدكتور البرادعي

مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

يشرفني أن أنقل النص المرفق طيه لرسالة فخامة الدكتور لاريجاني، أمين مجلس الأمن الأعلى في جمهورية إيران الإسلامية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

ولكم مني وافر الاحترام،

أ. أ. سلطانية

السفير والممثل المقيم

مع كل التقدير والاحترام – فيما يتعلق بالاجتماع الطارئ لمجلس محافظي الوكالة – أرى لزاماً أن استرعي انتباهكم إلى النقاط التالية:

١- إن مجرد كون بعض أعضاء المجلس - الذين لا يتمتّعون بأي امتياز مقارنةً بالأعضاء الآخرين - يفرضون مسبقاً قرارات معيّنة على المجلس، أمر يتعارض مع الوضع القانوني للمجلس ومع سلطته، ويُتوقّع من المدير العام أن يفكّر ملياً في هذه المسألة.

٢- فضلاً عن ذلك، كشفت تلك التطورات الغطاء عن الضغوط السياسية التي تُمارس على المجلس والتي ستعرّض مصداقية قراراته للخطر.

٣- إن قرار المجلس بإحالة القضية إلى مجلس الأمن ليس له أي أساس قانوني أو تقني. ولم يحدث مؤخراً أي شيء خاص بشأن عمليات التفتيش ولا أي تغيير يخص الظروف الواقعية. بل إن التعاون الإيراني مع الوكالة ازداد وتم حسم أوجه اللبس المتبقّية.

٤- إن استئناف أنشطة البحوث التطويرية بعد مضي سنتين ونصف السنة على عملية التعليق لا يمكن أن يكون سبباً لاتّخاذ قرارات قاسية من جانب مجلس المحافظين ولإحالة القضية إلى مجلس الأمن. فتلك الأنشطة سلمية على وجه الحصر وهي تندرج تماماً ضمن الإطار القانوني للوكالة وإيران هي التي قرّرت تعليقها طوعاً ومؤقتاً.

٥- رغم أن سعادتكم وكذلك سلطات أخرى وخبراء آخرين في الوكالة على علم تام بذلك، أؤكّد من جديد – من باب تدوين المعلومات فحسب – أن برامج وأنشطة البحوث التطويرية النووية تتّسم بالخصائص التالية:

- إن لها تعاريف واضحة ونطاقاً تقنياً واضحاً ويمكن تسجيل كل ذلك بالتعاون مع خبراء الوكالة.
- إنها تندرج على وجه الحصر ضمن حدود الأنشطة السلمية وفي إطار حقوق الدول الأعضاء تجاه الوكالة.
- لا تُخطّط ولا يُضطلع بها إلا لغرض اكتساب الدراية الفنية اللازمة للأنشطة النووية السلمية.
- سيجري الاضطلاع بها في ظلّ مراقبة الوكالة.
- سيجري الاضطلاع بها في إطار توقيت زمني محدّد وخطة محدّدة.

٦- وأكرر القول بأن جمهورية إيران الإسلامية، كما أكدتم أنتم وكما أكد خبراء الوكالة، ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وتتصرف داخل إطار تلك المعاهدة. وقد نفذت البروتوكول الإضافي طوعيا. كما تعاونت في عمليات التفتيش طوعيا بما يتجاوز التزاماتها، وعلقت لمدة تزيد على عامين ونصف العام أنشطتها المشروعة والتي لها الحق فيها. وكانت كل هذه المبادرات تستند إلى افتراض أن لدى جمهورية إيران الإسلامية ثقة في المحاورين الأوروبيين، وقد حاولت أن ترسي دعائم الثقة المتبادلة وتعززها.

٧- وفي هذا السياق، لعلي أحذر من أنه إذا كان محاورو إيران يريدون أن يضغطوا على مجلس المحافظين لإحالة القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأتى هذا الضغط ثماره بحيث شارك مجلس الأمن على أي نحو كان في تناول أنشطة إيران النووية السلمية، فستكون تلك هي الضربة القاضية الموجهة إلى ثقة جمهورية إيران الإسلامية والتي ستدمر تلك الثقة تماما. وحكومة جمهورية إيران الإسلامية ملزمة منطقيا وقانونيا، في تلك الحالة، بالقانون الذي أجازه البرلمان؛ ولن يكون أمامها من خيار سوى

تعليق جميع ما تم حتى الآن من تدابير طوعية وتعاون إضافي مع الوكالة. وفي تلك الحالة سيكون هناك تقييد مستفيض للرصد الذي تقوم به الوكالة، وستستأنف دون أي قيد جميع الأنشطة النووية السلمية الخاضعة للتعليق الطوعي.

٨- وجمهورية إيران الإسلامية ليست راغبة في حدوث مثل هذا الموقف، بل تعتبره نكسة في تسوية القضية النووية وتعتقد أنه خسارة لجميع الأطراف بما فيها الوكالة. ولذلك أطلب منكم بصفتكم مدير عام الوكالة أن تستخدموا جميع مساعيكم الحميدة وقدراتكم للحيلولة دون بدء هذه العملية الضارة.

٩- وما زالت جمهورية إيران الإسلامية تعتقد أن التفاوض هو أكثر السبل ملاءمة لمساعدة الوكالة على تسوية قضية إيران النووية. وهي على قناعة بأنه إذا استمرت المفوضات مع الثلاثية الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي والأطراف الأخرى بصورة بناءة وجادة، وخالية من أي نوع من أنواع التهديد والضغط، فإنها ستساعد على التوصل إلى حل نهائي للقضية لنووية في وقت معقول إلى جانب أنها ستساهم في تعزيز قدرة الوكالة على تسوية القضايا.

١٠- وتأمل جمهورية إيران الإسلامية أنه، في بيئة ودية وخالية من أي نوع من أنواع التهديد والضغط، يمكن إيجاد ترتيبات مع الأطراف الأخرى من أجل تحسين الثقة وإزالة جوانب اللبس في أن أنشطتها النووية تظل سلمية.

١١- وتثق جمهورية إيران الإسلامية في أن الإبلاغ غير المنحاز والتقني من جانب الوكالة عما تم من تعاون وتقدم سيعزز ثقة الدول الأعضاء بأنه ما زالت هناك فرص وإمكانيات هائلة لحل عادل للنزاع الحالي وأنه لا ضرورة لسد ذلك الدرب والاتجاه إلى مسار شاق ومحفوف بالمخاطر.